

الذكرى العشرون لتأسيس جامعة الجنان

افتتاح مؤتمر "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي" برعاية معالي وزير المال محمد شطح

- ❖ افتتحت الجلسات العلمية للمؤتمر في قاعة المؤتمرات حيث ترأس الأستاذ الدكتور وائل الراشد الجلسة الأولى. وشارك في هذه الجلسة كل من:
- أ.د. عبد المجيد قدي : الصناديق السيادية والأزمة المالية العالمية.
 - د. فريد كورتل: مفهوم الأزمة المالية العالمية، وأسبابها وآثارها على الاقتصاديات العربية والاقتصاد الجزائري.
 - د. جميلة الجوزي: أسباب الأزمة المالية وجذورها.
 - أ. فهيد البصيري: مدقو الحسابات والأزمة الاقتصادية العالمية.
 - أ.د. أحمد سفر: تداعيات الأزمة العالمية على الاقتصادات العربية.
- وكان مقرّر الجلسة د. رامز طنبور.

- ❖ كما ترأس الجلسة الثانية أ. محمد صالح وكان أ. صالح دندن مقرراً. وشارك في هذه الجلسة كل من:
- أ.د. وائل الراشد: رؤية تحليلية لانعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون، واقع دولة الكويت.
 - د. جمعة عباد: الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني.
 - د. بسام حجازي: انعكاسات الأزمة المالية الراهنة على المؤسسات المصرفية في العالم.

❖ أمّا الجلسة الثالثة فقد ترأسها د. عمار يكن وكان أ. عبد اللطيف حكم مقررّاً. والمحاضرون في هذه الجلسة كانوا:

- د. الداوي الشيخ: الأزمة المالية العالمية، وانعكاساتها وحلولها.
- سفير ماليزيا في لبنان أ. داتو محمد بن عبد الحليم بن عبد الرحمن: التجربة الماليزية في الاقتصاد.
- د. سمير الشاعر: المؤسسات المالية الإسلامية وما بعد الأزمة المالية.
- مريم جحنيط: الأزمة المالية ومعالم البديل الإسلامي.

❖ أمّا الجلسة الرابعة والأخيرة فكانت برئاسة أ. د. عبد المجيد قدي وكان د. رضوان شغري مقررّاً. والمحاضرون كانوا:

- د. حسن الرفاعي: دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في إدارة الأزمة المالية الاقتصادية الراهنة.
- د. علي درويش: الأزمة المالية وتأثيرها على لبنان وكيفية الحد من مخاطرها.
- د. بشار العجل: المرابحة وتطبيقاتها.

التوصيات

بعد يومين من أعمال المؤتمر وبمشاركة نخبة من الباحثين وبعد النقاشات المكثفة التي تخللت جلسات المؤتمر امتدت لساعات طويلة خرج المؤتمر بالتوصيات التالية:

على الصعيد الدولي :

1. توعية الشعوب وتنبيههم إلى خطورة الأزمة وآثارها وأهمية العمل بشكل جماعي بين الدول من أجل مواجهتها ومحاولة التغلب عليها.
2. دعوة الحكومات وأصحاب القرار إلى الاستفادة من النظام الاقتصادي الإسلامي وأدواته المالية كونه يشكل عامل حماية من الأزمات.

3. توجيه الرأي العام إلى نحو ترشيد الاستهلاك وخاصة في التعامل مع الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ، مع إيجاد وسائل بديلة للحياة الكريمة دون المساس في القدرات المعتبرة للأجيال القادمة.
4. تفعيل الجاد الحقيقي للأسواق العربية المشتركة والدفع نحو التكامل الاقتصادي بكافة قطاعاته بين هذه الدول والدول الإسلامية.
5. تأمين الحاجات الأساسية للمجتمعات من الموارد الطبيعية بأسعار السوق الحرة وإلغاء القيود الضريبية والجمركية بين الدول العربية.
6. رفع المستوى الرقابي على الحركة المصرفية ووضع شروط جديدة على القروض الكبيرة وخاصة الاستهلاكية.
7. التعامل مع الأزمة الحالية يبدأ بالعمل من أجل المحافظة على الوظائف والحيولة دون زيادة البطالة.
8. وضع ضوابط للمعاملات المالية، وهيئات متخصصة للإشراف والرقابة على الأسواق والمؤسسات في إطار الحرية المنضبطة القائمة على مبادئ الاقتصاد الإسلامي.
9. ضرورة العمل بنظام الحوكمة الذي من شأنه إعطاء الحكومة الحق في الرقابة على الشركات المالية والاستثمارية.
10. ضرورة توحيد وتطوير المعايير المحاسبية الدولية، مع ضرورة تواجد هيئات محاسبية خاصة لكل دولة على حدة، تعمل على التوفيق بين المعايير التي تصدر عالمياً، ودراسة مدى ملاءمتها لطبيعة منشأتها الاقتصادية، كما هو معمول به في مصر والسعودية والدول الأوروبية.

على صعيد المؤسسات التربوية:

1. طرح المقررات الدراسية في المؤسسات التعليمية والجامعات في مختلف دول العالم التي تتناول الفكر الاقتصادي المعاصر والمقارن مع النظام الاقتصادي الإسلامي.
2. قيام مجموعة من علماء الشريعة والاقتصاد بدراسة معمقة للبدائل الإسلامية وطرحها في الندوات والمؤتمرات العالمية، وإظهار محاسنها لتكون بديلاً عن الأنظمة الربوية والمعاملات المحرمة – مع الأخذ بعين الاعتبار التجربة الماليزية.

على صعيد المؤسسات المالية:

1. تشجيع المصارف الإسلامية، وتوجيه المؤسسات والأفراد للتعامل معها.
2. إنشاء صناديق سيادية يكون دورها تيسير أمور الناس وإمدادهم بالقروض الحسنة التي لا ربا فيها.
3. تشجيع التعامل بشركة المضاربة، التي تلبي حاجة كثير من أهل الخبرة والتجارة الذين لا مال لديهم.
4. مطالبة البنوك المركزية العربية والإسلامية بتعميم تجربة "المصارف الإسلامية" في أقاليمها الجغرافية، كي يتم إثراء تجربتها والعمل بها بالتدرج.
5. مطالبة البنوك المركزية العربية والإسلامية بتطهير أسواق البورصة من المخالفات الشرعية، وإصدار تشريعات تتلاءم مع ضوابط الشرع، يصار إلى تطبيقها في أسواق الأوراق المالية، بالإضافة إلى إيجاد جهاز رقابي مالي وإداري يسعى إلى تفعيل الرقابة على أسواق البورصة والأسواق التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي.
6. على المصارف معالجة احتياجات والتزامات العملاء الذين يحتاجون للانتماء والذين يواجهون بعض الصعوبات في التسديد بمرونة من خلال قروض معقولة وجدولات تناسب والتدفقات للعملاء المتناسبة والظروف الحالية.
7. تعديل أسلوب التمويل العقاري وجعله بإحدى الصيغ الإسلامية ومنها أسلوب المشاركة التأجيرية.
8. ضبط عملية التوريق لتكون لأصول عينية وليست ديوناً وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية في صورة صكوك الإجارة والمشاركة والمضاربة أما الديون فيمكن توريقها عند الإنشاء والتداول.
9. ضرورة وضع ضوابط لعمل المراجعين الخارجيين، مع التشديد على ميثاق الأخلاق المهني المنصوص عليه في معايير المراجعة والعمل على تفعيله بإيجاد هيئات رقابية محاسبية تقوم بالتفتيش على عمل المدققين الخارجيين، ولها صفتها القانونية المستقلة مع صلاحيات واسعة لضبط المهنة.
10. ضرورة التقييد بالجدول الزمني للنشر والإفصاح عن البيانات المالية في الوقت المحدد، ودون تأخير مع وضع جزاء لمن يتأخر عن ذلك الموعد.

11. الاهتمام بعملية إدارة المخاطر واشتراط توافرها في كل منشأة اقتصادية، والتدقيق على مدى فاعليتها مع الحرص على تطويرها لمواكبة القفزات في تطور الأدوات الاستثمارية.
12. يجب الاهتمام بمبدأ مخاطر الأعمال في الدول الخليجية والتي تعتمد في اقتصادياتها على سلعة وحيدة كالنفط والذي عادة ما يكون عرضة لتقلب الأسعار إما بصورة مباشرة عبر تذبذب أسعاره أو بصورة غير مباشرة عبر تقلب أسعار صرف العملات الأمر الذي يجعل مخاطر الأعمال في مثل هذه الحالات أمر لا بد أن يؤخذ في الحسبان عند التعامل مع مخاطر التدقيق.

على الصعيد الأكاديمي المتخصص:

على القيميين والمفكرين في الاقتصادين الغربي والإسلامي أن لا يرفض أو يتجاهل أحدهما الآخر، بل يجب وضع مصلحة البشرية هدفاً مشتركاً، يتبادلون الخبرات والتجارب، ويتفقون على العمل بالإيجابيات ويتجنبون السلبيات.

كما يجب ذكر الأسماء في المعاملات المالية بأسمائها الحقيقية كما وردت في كل نظام.